



## الشاهد والتفويض.. قرار سياسي براءة انتخابية

عبد الجليل معالي  
كاتب وصحافي تونسي

إعلان رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد الخميس الماضي تفويض صلاحياته إلى وزير الوظيفة العمومية كمال مرجان لممارسة سلطات رئيس الحكومة مؤقتاً، حدث يقتضي إخضاعه لا فقط إلى تحليلات قانونية أو دستورية، كما شاع منذ كلمة الشاهد، بل يتطلب أيضاً نقله إلى دائرة التحليل السياسي الذي يتخذ توقيت القرار، كما دواعيه وتبريراته ومآلاته، منطلقات ضرورية ربما تساهم في فهم القرار. بصرف النظر عن القراءات القانونية والدستورية التي تباينت حد التناقض في تقييم القرار، وكان التباين عاكساً لاصطفاك الحزبي الذي ارتفع منسوبه في هذا الموسم السياسي، فإن القرار مثل مادة سياسية قابلة للتدقق وحتى الاستهجان لدواع كثيرة.

نقاش دستورية القرار من عدمها قد لا يكون كافياً أو معبراً عن كون القرار، في هذا التوقيت، قراراً مرجحاً لا يقتصد جني مغنم حزبية شخصية، أكثر من كونه مسألة إجرائية تتغني الحرس على حجاب الإدارة كما برر الشاهد. وحتى إن كان القرار سليماً من الناحية الإجرائية الدستورية الصرفة (وهو أيضاً محل نقاش) فإنه لن يعفي من القول إن

في الحملة الانتخابية للشاهد. والآخر لن يتوقف عن ممارسة مهام رئيس الحكومة حتى من وراء ستار، باعتبار علاقته بشريكه تتيج له أن يملي عليه ما يريد من قرارات.

**اختار الشاهد النزول من الصورة الواضحة لرجل الدولة، إلى ملمح باهت للمرشح الرئاسي، لكن عملية النزول كانت من قبيل الخطوة المرتبكة المتعثرة، التي لم تقنع غالبية المتابعين السياسيين**

كان بإمكان رئيس الحكومة أن يفوض وزيراً من غير المنتمين لحزبه، أو أن يفوض وزيراً غير متحزب، ولكن الواضح أنه قصد أن يضرب عصافير كثيرة بحجر واحد، يعزز حضوره في الانتخابات الرئاسية بالتفرغ للحملة الانتخابية، ويظل قريباً من منصبه باعتبار قربه ممن فوضه. إضافة إلى أنه أراد تقديم رسالة سياسية مفادها أنه يرفض، عملياً، توظيف أجهزة الدولة في

الشاهد خلع عباءة مسؤول الدولة واختار أن يكون "مرشحاً محتملاً" أراد أن يوفر أقصى ما يمكنه من حظوظ النجاح الرئاسي. خيّر الشاهد الانتقال من رتبة رئيس الحكومة إلى مرتبة المرشح الرئاسي الذي يلتقط كل عوامل صعوده. انتقال بمثابة "إجازة" يتفرغ خلالها الشاهد تماماً لحملة الانتخابية. يحق لأي سياسي أن يتفرغ لحملة الانتخابية، كما يحق لأي رئيس حكومة أن يفوض مهامه لوزير بما لا يتناقض مع الأحكام القانونية، ولكن قرار الشاهد بدأ جامعاً للأمرين، إضافة إلى أنه فوض صلاحيته لوزير يمثل أحد أهم قيادات حزبه (مرجان) هو رئيس المجلس الوطني لحزب تحيا تونس بعد انصهار حزبه (المبادرة في حزب الشاهد) وهو ما يطرح أسئلة كثيرة عن خلفيات اختيار مرجان دون غيره من الوزراء من خارج حزبه أو من غير المتحزبين أصلاً. مرجان حصل على الوزارة بفضل انضمامه إلى حزب الشاهد، ثم أعلن مساندته لترشح الشاهد في الانتخابات الرئاسية، وكان واقفاً (بالمعنيين الفعلي والرمزي) يوم تقديم الشاهد لترشحه لدى هيئة الانتخابات، ما يعني أنه من الأعضاء الفاعلين في الحملة الانتخابية الرئاسية للشاهد. هذه العلاقة المتداخلة تفوض تبرير الشاهد بأنه يسعى إلى النأي بالحكومة عن الحملة الانتخابية. مرجان رئيس حكومة مفوض لن يتوقف عن المشاركة

## الكذب على الوجهين

والحال فإن إيران تشن حروباً لا تعترف بها. وتطلق تهديدات لا تقدر على تحمل تكاليفها. ويقول وزير خارجيتها ما لا يقوله رئيسها. وتزعم لنفسها قدرات مكشوفة للجمع مدى هزالها. وتضع نفسها أمام تحديات لا تقدر على تجاوزها، وتختلق اضطرابات وأزمات لا تضر أحداً أكثر مما تضر به نفسها. حتى لكأنها كيان مصاب باضطراب عقلي شديد، والكذب فيه مجرد تعبير عن حالة هلوسة.

عن (المواجهة المباشرة مع الدولة التي تفرض تلك العقوبات. وفي دالة قاطعة على أن ما يكذب بشأنه ظرفي، غير ظرفي بالمرّة، وقبيح كل مرة، فإن صدى التهديدات الإيرانية بالعنوان على حقوق وحريات الملاحة في مياه الخليج إنما يتردد في طهران، على لسان الرئيس الإيراني نفسه، حسن روحاني، الذي قال في ذات التوقيت، إن "المرات المائة الدولية لن تكون أمانة" إذا انخفضت صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر.

وما لم يكن هذا التصريح إعلاناً للحرب، أو تهديداً بها، فلا أحد يعرف ما هي الحرب. مع ذلك، فإن إيران، أجن في الواقع من أن تشن حرباً تعرف سلفاً إنها سوف تخسرها. وحتى لو لم يصدق الرئيس الأميركي دونالد ترامب في قول، فقد صدق بالقول "إن إيران لم تسقط حرباً، ولم تخسر مفاوضات". فهذا موجز تاريخ طويل بالفعل.

واليوم فرغم ما تزعمه من قوة حربية، فإن قوتها أقرب إلى أسلحة وتوظيفا القرن الوسطى. وهي لا تملك طائرات مؤهلة لحماية أجوائها، كما لا تملك أسلحتها تقنيات توازي الأسلحة الحديثة. ولئن كانت تملك

بالفعل صواريخ يمكنها أن تصل إلى بولندا، فإنها صواريخ عشوائية، وسبق لها أن استخدمت ضد بغداد في سنوات الحرب ضد العراق، وكان كل ما أسفرت عنه هو ضحايا بين المدنيين.

ومنذ ذلك الزمن البعيد نسبياً (30 عاماً تقريباً) كانت قد مرت مياه كثيرة من تحت جسر التقنيات الحديثة التي جُرمت منها إيران، وبات بوسعها أن تسقط الصواريخ الإيرانية كما يسقط الذباب.

بل إن ظرفي يكذب، بمقدار أكبر، عندما يقول إن بلاده لن تبدأ حرباً، وهو يعرف أنه لا قبل لها على أي حرب بالمعنى الذي أشار إليه.

المشكلة في المواجهة مع إيران، هي أن الدول القادرة على الحرب لا تريد، لأنها لا تريد أن تنفق مالا على نظام ذباب يمكنه أن يسقط من تلقاء نفسه، أو لا يستحق قيمة الصواريخ التي قد تسقط على رأسه.

فالعقوبات المفروضة على إيران تجعلها تخسر أكثر من 50 بالمئة من دخلها النقدي، وبينما تنهوى قيمة عملتها تحت وطأة تضخم ساحق، فإن قدرتها على تمويل ميزان المدفوعات تتراجع على نحو دراماتيكي واضح. حتى وصل الأمر إلى حد أن "حزب الله"

في لبنان الذي كانت تمد بملياري دولار سنوياً، صار يشحذ ويمول وجوده من أعمال التهريب والموانئ غير الشرعية وتجارة المخدرات. أما ميليشياتها في العراق، فإنها تميل، أكثر فأكثر، إلى نهب الدولة من أجل تزويد طهران ببعض المال الذي لا يقدر أن يسد كل ثقب اقتصاد منخور حتى النخاع.

علي الصراف  
كاتب عراقي

عندما يقول محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني إن بلاده لن تبدأ حرباً، فإنه بكل بساطة يكذب، بينما يهلوس قاصده بقول مختلف، وكانهم في عالم آخر.

فايران تشن عدة حروب مستمرة منذ عدة سنوات. ووقع ضحيتها مئات الآلاف، وأسفرت عن ملايين المهجرين، ودمرت بلداناً ومجمعات بكاملها، وأفسدت دولا إلى حد الخراب، واستبدلت مقومات مؤسسية بميليشيات وعصابات وجماعات.

وفي حدود الأزمة الراهنة في مياه الخليج، فقد كانت إيران هي التي بدأت الاعتداء على عدة سفن، داخل المياه الإقليمية لدول أخرى. ولئن أنكرت، فلأنها أجن من أن تعلن عن نفسها كمتعد. وهي تلجأ إلى التخفي وراء عصابات قفزوها بصواريخ وطائرات مسيرة من أجل شن اعتداءات على أمن دول في الجوار، بينما الكل يعرف، ويُعرف، تلك الاعتداء على أنها "حرب بالوكالة".

**إيران تشن حروباً لا تعترف بها. وتطلق تهديدات لا تقدر على تحمل تكاليفها. ويقول وزير خارجيتها ما لا يقوله رئيسها. وتزعم قدرات مكشوفة للجميع مدى هزالها. وتضع نفسها أمام تحديات لا تقدر على تجاوزها**

ولو لم تشن إيران اعتداءاتها على السفن في الخليج، ما كان لأحد أن يتجشم عناء الدعوة لحماية أمن الملاحة فيه، ولا كان أحد سيرغب بأن يرسل بوارج وطائرات إلى المنطقة. فالامر في النهاية مُكلف. ودول العالم العاقلة لا تنفق أموالها من دون مبرر معقول.

والعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، إنما تبنتها دولة عطشى، أثرت أن تنسحب من اتفاق (نووي) وجدته غير منصف، لأنه يتجاهل ما تصفه بـ"النشاطات المزعزعة للاستقرار" التي تمارسها طهران، ويتيح لها إنتاج صواريخ متوسطة المدى تشكل تهديداً لكل دول المنطقة. وإذ يتعلق الأمر بدولة عظمتي، فإنه من غير العاقل أن توجه طهران نزعاتها الهستيرية وحروبها بالوكالة إلى دول أخرى بينما تتجاهل (أو تبجن

## لبنان ومواجهة خطاب الكراهية

عديّد نصر  
كاتب لبناني

ناشطون عديدون عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي بعض وسائل الإعلام، ثم كانت تحركات واعتصامات منددة بخطاب الكراهية والعنصرية في عدد من ساحات بيروت تلاها بيان المندد بخطاب الكراهية والعنصرية والذي وقعته المئات منهم في يوليو الماضي رداً على تغريدات جبران باسيل العنصرية، وعلى الممارسات التي اطلقتها البعض ضد اللاجئيين السوريين كما حصل في قرية دير الأحمر من اقتلاع سكان أحد المخيمات وإحراق خيامهم بما فيها، وسواها من الأحداث. وإذا كانت "المبادرة" بجمعياتها وحقوقها قد اختارت اليوم العمل في إطار المواجهة القضائية، فلا عيب في استفاد كل السبل القانونية والمدنية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، ولنضع القضاء اللبناني على محك التجربة في استقلاليتها وعفوية حدود تأثير القوى المسيطرة على قراره، وهي لا شك طويلة وممتدة.

أما ما أود قوله هنا، فمساءلتان على جانب من الأهمية: الأولى: أنه على المستهدفين بخطاب الكراهية من غير اللبنانيين، وهم السوريون والفلسطينيون تحديداً، أن يعوا أهمية مثل هذه المبادرات والفعاليات، وأنها تمثل حقيقتاً للبنانيين الذين لم يكونوا يوماً في منأى من المخاطر التي يحملها هذا الخطاب وهذا النوع، بل كانوا هم أول المستهدفين منه. وبالتالي عليهم، أي السوريين والفلسطينيين في لبنان، أن يدركوا أنهم هم والشعب اللبناني في خندق واحد في الاستهداف من قبل حملة ومروجي خطاب الكراهية والتمييز، فلا يكون هناك رد عنصري على خطاب عنصري يقوده زعماء القوى المسيطرة ويروج له اتباعهم والمتنفعون.

والثانية أنه لا بد من فهم الخلفية المادية لخطاب الكراهية والعنصرية ومن ثم فضح أهدافه الحقيقية، إذ لا يمكن التصدي له وهزيمته ما لم نتعلم استهداف المصالح الاقتصادية والسياسية التي تقبع خلفه. وبالمناسبة، هل لنا أن نلاحظ كيف أنه وعند انفجار الأزمات الخدمية والمالية، وكلما مدت الأيدي إلى جيوب المواطنين لتلمس ما قد يكون قد تبقى فيها من أسباب الحياة، تثار زواج غير مسبوق من خطاب الكراهية المذهبية والطائفية والعنصرية. إنه نظام ائتلاف المافيات، يضع البلاد على حافة الاحتراب الأهلي ليجلو له طريق نهب مقدراتها وعرق أهلها، ومن ثم رهنها إلى مراكز الهيمنة لقاء دعمه في الاستمرار في السيطرة وفي النهب اللامحدود.

أما في الوقائع فتمتصنت الدعوى عناوين ثلاثة: إثارة النزعات المذهبية/ الطائفية (قرار رئيس بلدية الحدث المتهم الثاني جورج عون القاضي يمنع بيع أو تأجير أي عقار في نطاق بلدية الحدث لغبر المسيحيين). والحض على النزاع بين مكونات الشعب اللبناني (ناجي حايك المتهم الثالث، منشور على صفحته على فيسبوك ينشئ جرائم الحرب الأهلية ويهين ضحايا معارك سوق الغرب سنة 1989). وإثارة النزعات العنصرية والحض على النزاع بين عناصر الأمة (تغريدة جبران باسيل والتفوق الجيني).

وفي التفاصيل ما ورد على لسان المتهمين السبعة من خطب وتغريدات وممنشورات موثقة تخرض على الاحتراب الأهلي الطائفي والمذهبي وعلى اللاجئيين السوريين والفلسطينيين، ما اعتبرته الجمعيات المنضوية في إطار "المبادرة" تهديداً للسلم الأهلي وخطراً داهماً يظل جميع المقيمين، وقد طالوت أضراره الفادحة الكثيرين منهم بالفعل حتى الآن.

من الناحية القانونية تطرقت الدعوى إلى النصوص الدستورية والمواثيق القانونية والجزائية ذات الصلة، وكذلك إلى ما نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية وخصوصاً الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والشريعة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وسواهما، والتي سبق للجمهورية اللبنانية أن وقعت عليها وباتت جزءاً من الدستور اللبناني بناءً على تعديلات سنة 1990.

لم تكن هذه الخطوة باتجاه القضاء اللبناني الخطوة الأولى التي أقدمت عليها فعاليات لبنانية في مواجهة خطاب الكراهية، بل جاءت ضمن سياق ينبغي أن يعزز بمزيد من التنسيق والوعي، بدءاً

تزامناً مع اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف، 22 أغسطس، عقدت "المبادرة اللبنانية المناهضة للتمييز والعنصرية"، والتي شملت عدداً من الجمعيات الحقوقية والمدنية وعدداً من المحامين، مؤتمراً صحافياً في بيروت بعد ظهر الخميس الماضي، أعلنت فيه عن انطلاقتها الرسمية كـ"مظلة لجمعيات أهلية وناشطين حقوقيين تأخذ على عاتقها مواجهة خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية".

وكانت باكورة نشاط هذه "المبادرة" أن أعلنت عن تقديم دعوى قضائية أمام النيابة العامة التمييزية في بيروت بحق سبعة أشخاص (وكل من يظهره التحقيق) وهم بالاسم والصفة: جبران باسيل (نائب وزير خارجية)، جورج عون (رئيس بلدية الحدث)، ناجي حايك (ناشط سياسي)، إليي ماروني (نائب وزير سابق)، زياد أسود (نائب رشيد جنبلاط (ناشط سياسي) ويلي بركات (مشتد). أما موضوع الدعوى فكان "إثارة نزعات طائفية وأهلية-الجرم الموصوف في المادة 317 من قانون العقوبات اللبناني"، في سابقة هي الأولى من نوعها في لبنان.

وجاء في مقدمة نص الدعوى مقارنة بين بعض ما جاء في خطاب سفير لبنان إلى الأمم المتحدة، شارل مالك، أمام الجمعية العامة خلال المناقشات التحضيرية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1947 واعتباره لبنان ملاذاً آمناً للمضطهدين، وبين تغريدة جبران باسيل التي تضمنت مفهومه العنصري، الجيني، للانتماء اللبناني عام 2019.



**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العقبوي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk